الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السابعة عشرة | 5 مارس 2025 م | 5 رمضان 1446 هـ | الأربعاء | No. 5119

اعتبارا من أول أبريل المقبل

وزير النفط: قرار بدء ثماني دول من "أوبك+" بزيادة إنتاجها تدريجيا يضمن استقرار الأسواق العالمية

إنهاء تخفيضات الإنتاج الطوعية وقرار الزيادة التدريجية للإنتاج يتوافقان مع معطيات السوق

القرار يأتي في إطار الجهود المستمرة والمبادرات التي تبذلها المجموعة لتحقيق توازن مستدام وحماية مصالح المنتجين والمستهلكين

أكد وزير النفط طارق الرومي أن قرار بدء ثماني من الدول المصدرة للنفط ضمن مجموعة "أوبك+" بزيادة إنتاجها تدريجيا اعتبارا من 1 أبريل المقبل بعد أن كانت قد خفضته طوعا بمقدار 2ر2 مليون برميل يوميا منذ عام 2023 يهدف إلى ضمان استقرار الأسواق النفطية العالمية.

جاء ذلك في تصريح صحفي للوزير الرومي أمس الثلاثاء عقب مشاركته أعمال الاجتماع الوزاري لدول "أوبك+" الثمانية التي تنفذ تخفيضات طوعية في الإنتاج المنعقد أمس الأول الاثنين عبر تقنية الاتصال المرئي وضم كلا من الجزائر والسعودية والإمارات والعراق وكازاخستان وسلطنة عمان وروسيا بالإضافة إلى الكويت.

وقال الوزير الرومي إنه تم خلال الاجتماع استعراض تقييم شامل لأوضاع السوق النفطية الحالية وآفاق تطورها خلال الأشهر المقبلة، موضحا أن قرار الزيادة التدريجية للانتاج تتوافق مع معطيات السوق وفقا لما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الذي عقد في ديسمبر الماضي.

وأكد الرومي أن هذا القرار يعكس التزام الدول الثمانية في "أوبك+" بتبني نهج استباقي مسؤول يهدف إلى ضمان استقرار السوق النفطية العالمية، لافتا إلى أن هذا القرار يأتي في إطار الجهود المستمرة والمبادرات التي تبذلها "أوبك+" لتحقيق توازن مستدام في السوق بما يضمن حماية مصالح كل من المنتجين والمستهلكين.

يذكر أن الحصة المقررة لدولة الكويت هي 2ر413 مليون برميل يوميا ترتفع بداية من شهر أبريل إلى 2ر421 مليون برميل يوميا، ثم ترتفع تدريجيا لتصل إلى 2ر548 مليون برميل يوميا بحلول شهر سبتمبر 2026.

وكانت ثماني من الدول المصدرة للنفط ضمن مجموعة "أوبك بلس" قد أعلنت أمس الأول الاثنين، أنها ستبدأ تدريجيا بزيادة إنتاجها اعتبارا من الأول من أبريل المقبل بعد أن كانت قد خفضته طوعا بمقدار 2ر2 مليون برميل يوميا منذ عام 2023.

وذكرت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في بيان صادر بعد اجتماع افتراضي أن القرار يأتي استنادا إلى التوقعات الإيجابية للسوق، مع التأكيد على إمكانية تعديل أو إلغاء القرار وفقا لظروف السوق.

وأوضحت "أوبك" أن هذه المرونة ستساعد على دعم استقرار أسواق النفط وشارك في الاجتماع الافتراضي مندوبو ثماني دول هي السعودية والكويت وروسيا والعراق والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان والجزائر وعمان حيث تمت مراجعة ظروف سوق النفط العالمي والتوقعات المستقبلية.

وكانت اللجنة الوزارية المشتركة لتحالف "أوبك بلس" قد أبقت على سياسة إنتاج النفط بدون تغيير، عقب اجتماع مندوبي الدول الأعضاء في فيينا مطلع فبراير الماضي، وذلك بعدما أرجأ التحالف باجتماعه في ديسمبر 2024 زيادة إنتاجه النفطي لمدة ثلاثة أشهر حتى أبريل 2025.

كما قرر التحالف في الاجتماع نفسه تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 1ر65 مليون برميل يوميا، والتي تم الإعلان عنها في أبريل 2023 حتى نهاية ديسمبر 2026.

وزير النفط طارق الرومي

"التجاري" يحقق 157.2 مليون دينار أرباحا صافية عن العام 2024

رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح

أعلن البنك التجاري الكويتي أمس الثلاثاء تحقيقه أرباحا صافية بلغت 2ر157 مليون دينار كويتي (حوالي 7ر518 مليون دولار أمريكي) عن العام 2024 بزيادة نسبتها 4ر41 في المئة على أساس سنوي بربحية 7ر87 فلس للسهم.

وقال البنك في بيان صحفي إن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 40 فلسا لكل سهم عن نصف السنة الثاني من 2024 ليبلغ إجمالي التوزيعات النقدية 52 فلسا لكل سهم متضمنة 12 فلسا تم توزيعها للنصف الأول من العام بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بنسبة 10 في المئة.

وأوضح أن الأرباح التشغيلية ارتفعت قبل المخصصات بنسبة 5ر0 في المئة لتصل إلى 7ر117 مليون دينار (حوالي 4ر388 مليون دولار) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 فيما ارتفع صافي إيراد الفوائد بنسبة 1ر4 في المئة ليصل إلى 7ر117 مليون دينار وارتفع الدخل من الرسوم والعمولات 6ر11 في المئة ليصل إلى 7ر49 مليون دينار (حوالي 164 مليون دولار.

وذكر أن إجمالي الموجودات ارتفع بنسبة 7ر11 في المئة ليصل إلى 7ر4 مليار دينار (حوالي 5ر15 مليار دولار) في حين ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 5ر15 في المئة لتصل إلى 8ر2 مليار دينار حوالي 2ر9 مليار دولار.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك الشيخ أحمد دعيج الصباح وفق البيان إن الأرباح الصافية لعام 2024 هي الأعلى في تاريخ البنك مبينا أن أرباح السنة الحالية تعكس نموا قويا على أساس سنوي مدفوعة بالأداء التشغيلي الجيد إذ شهدت القروض زيادة مقدارها 9ر376 مليون دينار حوالي 2ر1 مليار دولار.

وأضاف الشيخ أحمد الدعيج أن النسبة الرقابية للبنك جاءت قوية وأعلى من المتطلبات المقررة من بنك الكويت المركزي إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 19 في المئة ونسبة تغطية السيولة 7ر217 في المئة ونسبة صافي التمويل المستقر 4ر111 في المئة ونسبة الرفع المالي 3ر11 في المئة.

«المالية»: أرسلنا إشعارات لمستغلي شاليهات الدوحة الغربية بإخلائها وتسليمها

أعلنت وزارة المالية أنها بدأت بإرسال إشعارات عبر تطبيق "سهل"، لمستغلي شاليهات الدوحة الغربية بإخلائها وتسليمها للوزارة في موعد أقصاه 31 مارس 2025.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أمس الثلاثاء أن "يأتي ذلك بناء على كتاب بلدية الكويت الذي وصل إلى وزارة المالية في يناير الماضي والمرفق به قرار المجلس البلدي رقم (م ب / ف 6 / 164 / 06 / 2024 د 3) بشأن موافقة المجلس على تخصيص الموقع الممتد من حدود محطة الدوحة الغربية حتى حدود محمية الجهراء الطبيعية لتنفيذ مشروع الواجهة البحرية في الجهراء "الكورنيش".

وأوضحت أنها ستعمل على إخلاء 116 شاليها وتسليمها إلى بلدية الكويت فور الانتهاء من إجراءات إنهاء جميع عقود مستغلي الشاليهات.

وزارة المالية

في إطار حرصه على توطيد التعاون مع مؤسسات القطاع النفطي

«الوطني» ينظم محاضرة توعوية حول حملة «لنكن على دراية» في «صناعة الكيماويات البترولية»

ملتزمون بتقديم كل سبل الدعم للحملات الإستراتيجية التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع

خلال تقديم المحاضرة التوعوية

ضرورة الاطلاع باستمرار على أحدث وسائل الاحتيال الشائعة لمعرفة طرق تفاديها

نظم بنك الكويت الوطني محاضرة توعوية حول حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» في المقر الرئيسي لشركة صناعة الكيماويات البترولية، وذلك لنشر الثقافة المصرفية وتعزيز الوعي المالي بين موظفي الشركة، وتسليط الضوء على أحدث عمليات الاحتيال الشائعة وكيفية تفاديها والخطوات الواجب اتخاذها للبقاء آمنين.

يأتي ذلك في ظل حرص بنك الكويت الوطني على توطيد أواصر التعاون مع مؤسسات القطاع النفطي، والعمل يداً بيد للتصدي لعمليات الاحتيال والنصب الإلكتروني، ودعماً لجهود بنك الكويت المركزي الذي أطلق حملة «لنكن على دراية» بالتعاون مع البنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت، والتي تعدّ الأضخم من نوعها على مستوى دول المنطقة.

وتعكس مثل هذه الزيارات جهود «الوطني» المستمرة في نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع، حيث لا تشمل حملة «لنكن على دراية» مجرد التوعية بمخاطر الاحتيال فحسب، بل تتبنى موضوعات غاية في الأهمية منها أفضل السبل للاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

ويمتلك بنك الكويت الوطني علاقات راسخة ومميزة تمتد على مدار سنوات طويلة مع مؤسسات القطاع النفطي، لذلك يحرص باستمرار على تنظيم العديد من الزيارات والجلسات التوعوية والنقاشية التي تهدف إلى مساعدة الموظفين على فهم أنواع الاحتيال والطرق الجديدة التي يستخدمها المحتالون لتنفيذ مخططاتهم، كما تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية أكثر أماناً في المستقبل، لاسيما مع التطور الرقمي المتسارع واعتماد الخدمات المصرفية على أحدث وسائل التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وإتمام غالبية المعاملات البنكية من خلال الهواتف الذكية.

ويؤمن الوطني إيماناً راسخاً بأن الوعي هو مفتاح مكافحة عمليات الاحتيال، لذلك يعمل باستمرار على تكثيف المحتوى التوعوي الذي ينشره عبر صفحاته في وسائل التواصل الاجتماعي، لحماية مصالح العملاء وتعزيز ثقتهم، وتوفير بيئة مصرفية آمنة، في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي نتج عنها أساليب أكثر تطوراً وتعقيداً في عمليات الاحتيال المالي.

ودعا الوطني إلى ضرورة الاطلاع باستمرار على أحدث وسائل الاحتيال الشائعة لمعرفة طرق تفاديها، من خلال اتباع النصائح والإرشادات التي يقدمها عبر كافة منصاته الرقمية، موضحاً أن المحتالين عادة ما يستخدمون أساليب جديدة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للإيقاع بضحاياهم، لذلك يعمل البنك على رصد مثل هذه الأساليب الملتوية، وتنبيه الجمهور منها، وإيضاح الخطوات الواجب اتباعها لتقليل فرصة الوقوع ضحية لأي عمليات احتيال.

ويلتزم «الوطني» بتقديم كافة سبل الدعم للحملات الهامة والإستراتيجية التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع، بينما تعد جهود البنك في مكافحة عمليات الاحتيال وتوعية العملاء ركيزة أساسية وراسخة في إستراتيجيته.

كما يسخر البنك كافة إمكاناته الهائلة، بما في ذلك جميع قنواته الرقمية التي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى مصارف الكويت، وذلك لضمان وصول أهداف حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور.